

**البطاقة المرجعية لوظيفة وكفاءات منصب
رئيس شعبة الوضعيات المهنية والإدارية لقضاة النيابة العامة**

المهمة

السهر على مواكبة و تتبع تدبير الوضعيات المهنية و الإدارية لقضاة النيابة العامة و تتبع مقرراتهم الصادرة عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

الأنشطة والمهام الرئيسية

- إعداد الدراسات والاستشارات التي يحتاجها رئيس النيابة العامة في الشق المتعلق بوضعيات قضاة النيابة العامة؛
- تنفيذ السياسات والتوجهات والأهداف الاستراتيجية لرئاسة النيابة العامة في مجال تدبير وضعيات قضاة النيابة العامة؛
- تتبع التنظيم الملائم للقضاة على مستوى رئاسة النيابة العامة؛
- مواكبة التحاق القضاة برئاسة النيابة العامة بما يساهم في إنجاز برامج ومخططات رئاسة النيابة العامة؛
- تسهيل عملية التواصل في محيط العمل وخلق الظروف السانحة لنشر وتوزيع المعلومة أفقيا وعموديا؛
- رفع استعدادية الأطر ومختلف العاملين، وتجندهم والتزامهم لتحقيق جميع المهمات والبرامج التي هي من مسؤولية قطب الموارد البشرية والتكوين؛
- العمل على تطوير المعارف والممارسات المهنية في مجال تدبير الوضعيات المهنية والإدارية لقضاة النيابة العامة؛
- الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التطورية المهنية لقضاة النيابة العامة؛
- المساهمة في تقديم الاقتراحات المتعلقة بالاحتياجات في ميدان التكوين المستمر لقضاة النيابة العامة؛
- السهر على قيادة وتنظيم العمل داخل الشعبة وتنفيذ مناهج العمل بداخلها تبعا للتوجه العام المقترح من طرف رئيس النيابة العامة؛
- السهر على توضيح الاختصاصات والمسؤوليات والأهداف الفردية والجماعية للعاملين داخل الشعبة؛
- إعداد تقرير بشأن المهام الموكولة للشعبة ووحداتها، بشكل سنوي يضم إلى التقرير العام للقطب.

الكفاءات المطلوبة

- الإلمام بالمبادئ والنصوص التنظيمية لرئاسة النيابة العامة؛
- الإلمام بالنظام الأساسي للقضاة والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛



- الإمام بالمبادئ والنصوص التنظيمية لقطاع العدل؛
- القيادة والحكمة في تدبير الموارد المالية والبشرية؛
- تكنولوجيا المعلومات والتواصل؛
- التحلي بروح العمل الجماعي؛
- الإبداع والديناميكية وسرعة التفاعل؛
- التحلي بحس القيادة والمرافقة؛
- الالتزام بالموضوعية والحياد؛
- اليقظة الدائمة والقدرة العالية على الملاحظة والتحليل والتركيب.

العلاقة الوظيفية

- أقطاب وشعب ووحدات رئاسة النيابة العامة؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- المعهد العالي للقضاء؛
- النيابة العامة لدى محاكم المملكة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالعدل؛
- المديرية المركزية بوزارة العدل؛
- الخزينة العامة للمملكة؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

